الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«البورصة» تعطل أعمالها غداً

بمناسبة حلول ذكرى الإسراء والمعراج، اعاده الله على الجميع بالخير والبركات، أعلنت شركة بورصة الكويت أنها ستعطل أعمالها غدا، على أن تستأنف أعمالها وفقا لساعات العمل المعتادة يوم الاثنين.

الرئيس الأميركي انسحب من الاتفاقية التي تضم 12 دولة في 2017

أميركا تتراجع وتطلب العودة لاتفاقية الشراكة عبر «الهادي»

قال أعضاء جمهوريون بمجلس الشيوخ الأميركي بعد اجتماع مع الرئيس دونالد ترامب إن الرئيس طلب من مستشاريه الاقتصاديين دراسة عودة الانضمام إلى الشراكة عبر المحيط الهادي، وهي اتفاقية تجارية تضم عدة دول انسحبت منها الولايات المتحدة أوائل العام الماضي.

وتهدف الاتفاقية بحسب رويترز إلى خفض الحواجز التجارية في بعض من أسرع الاقتصادات نموا في منطقة آسيا-الباسفيك. ووقع ترامب أمرا تنفيذيا في يناير من العام الماضي بالانسحاب من الاتفاقية التي تضم 12 دولة، قائلا إنه يريد حماية الوظائف في الولايات المتحدة.

ولم يناقش الكونغرس الأميركي الاتفاقية. وكانت الولايات المتحدة قد دخلت في مفاوضات الشراكة عبر المحيط الهادي في 2008 واستمرت في المفاوضات حتى أواخر 2016 قبل أن تتخلى إدارة الرئيس السابق باراك أوباما عن محاولتها لتمرير الاتفاقية في الكونغرس.

وقال السيناتور الجمهوري بن ساس في بيان بعد الاجتماع «إنه لنبأ سار أن الرئيس طلب من (مستشاره الاقتصادي) لاري كودلو و(الممثل التجاري الأميركي روبرت) لايتهايزر التفاوض على دخول الولايات المتحدة في الشراكة عبر المحيط الهادي».

ومنذ أن انسحبت الولايات المتحدة من محادثات الشراكة عبر المحيط الهادي، مضت الدول الإحدى عشرة الأخرى قدما في صوغ الاتفاقية وحذفت الأجزاء المتعلقة بالاستثمار والمشتريات الحكومية والملكية الفكرية التي كانت بندا رئيسيا في مطالب واشنطن.

وتضم الاتفاقية المكسيك وكندا اللتين تعيدان التفاوض مع الولايات المتحدة على بنود اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا). وكثيرا ما تحدث ترامب عن التجارة بلهجة متشددة. وفي أحدث مسعى أمر بفرض رسوم جمركية على واردات الصلب والألومنيوم وهدد بفرض رسوم على واردات من الصين، وهو ما أثار مخاوف من حرب تجارية عالمية.

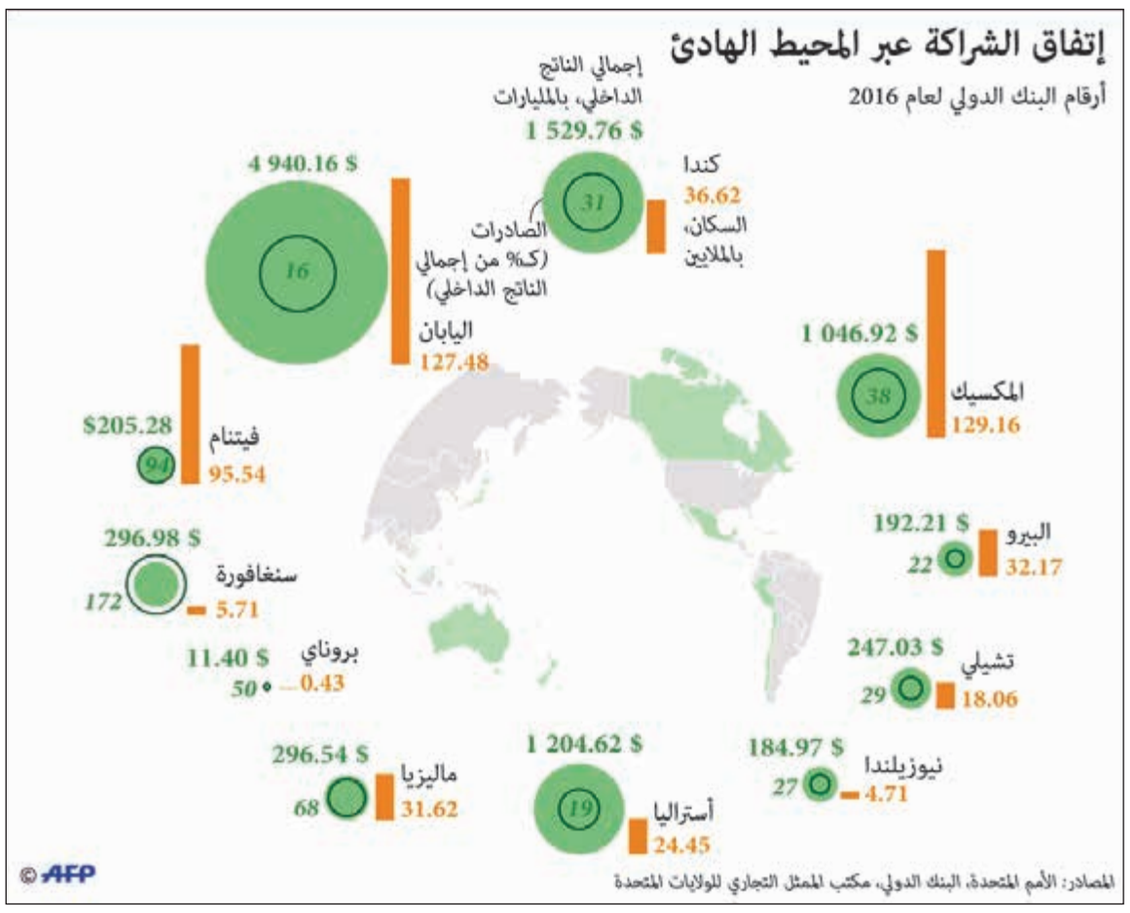

حرب العملات تعصف بالحلف الروسي ـ الإيراني ـ التركي

سجلت عملات روسيا وايران وتركيا اسوأ اداء لها منذ سنوات خلال الايام الماضية لتخلف وراءها متاعب اقتصادية كبيرة للمحور الذي يراه خبراء اقتصاديون انه يواجه شكلا اخر من الصراع السياسي بالمنطقة ولكن بغطاء اقتصادي.

وبحسب خبراء فإن «الحرب الباردة» الدولية ـ الإقليمية ليست سياسية وعسكرية فقط، وإنما هي اقتصادية أيضا، وقد يكون الاقتصاد أهم وأخطر سلاح فيها.

وليس من قبيل المصادفة أن تطرأ اهتزازات وضغوط ومتاعب مالية ونقدية في دول التحالف الثلاثي وهي روسيا وإيران وتركيا، وأن تكون متزامنة ومتشابهة بغض النظر عن مسبباتها والعوامل المؤدية إليها.

ففي روسيا وجهت العقوبات الأميركية الأخيرة ضد شركات ومؤسسات ورجال أعمال روس ضربة موجعة للسوق الروسية، وألحقت خسائر بكبار الأغنياء الروس، والتي زادت عن 11 مليار دولار.

وتراجع الروبل الروسي أمام الدولار الأميركي في تدهور هو الأسوأ منذ العام 2014، وسجلت مؤشرات البورصات الرئيسية في موسكو تراجعا حادا، فضلا عن هبوط ملموس على أسهم عدد كبير من شركات روسية عملاقة، ومؤسسات ائتمانية كبرى، حتى من تلك التي لم تشملها العقوبات الأميركية.

واضطرت وزارة المال الروسية بحسب صحيفة الشرق الاوسط، للمرة الأولى منذ نحو سنتين ونصف السنة، إلى إلغاء طرح سندات خزينة في مزاد علني، وبررت قرارها بظروف غير مواتية للسوق. وأقر الناطق باسم الكرملين ديمتري بيسكوف بصعوبة المرحلة، معتبرا أن الوضع في البورصة سلبي جدا.

اما الحليف الاخر لروسيا وهو في إيران فإنه يواجه تسارعا في هبوط الريال منذ منتصف اكتوبر الماضي في وقت كان يتم تداول الدولار بسعر 40 ألف، بعدما هدد ترامب بالانسحاب من الاتفاق حول برنامج إيران النووي.

وفي حال انسحاب الولايات المتحدة، فمن المتوقع أن تعيد فرض العقوبات الاقتصادية المعلقة حاليا بحق إيران، ما سينعكس على اقتصاد البلد ويبعد المستثمرين الأجانب.

ويرى محللون أن هذا التهديد شجع الإيرانيين على شراء الدولار أملا في بيعه لاحقا لتحقيق مكاسب إذا ما انهار الريال.

وتراجع الريال على مرات في الأسابيع الأخيرة، ليبلغ 58650 ريالا في مقابل الدولار، مع تزايد الغموض بشأن مستقبل الاتفاق النووي الذي وقعته إيران مع القوى الكبرى في 2015.

وبعد لقاء طارئ للحكومة، أعلن نائب الرئيس اسحق جهانغيري أن سعر صرف الريال سيحدد بحد أقصى 45 ألف ريال في مقابل الدولار مع إخضاع مكاتب صرافة العملات الأجنبية لسيطرة المصرف المركزي.

ومع أن الجانب الأسوأ من معضلة تراجع العملة بدأ بالانحسار، إلا أن مسببات هذا التراجع تبقى مخيمة على الأسواق. وتتداخل الأسباب، وفق التقديرات الرسمية، بين الاقتصادية، كارتفاع حجم السيولة، وأخرى غير اقتصادية. وهو ما أشار إليه محافظ المصرف المركزي الذي أكد السيطرة على تضخم السيولة، لكنه ألمح إلى أسباب سياسية تقف وراء التراجع.

ويمثل الضلع الثالث في الحلف الروسي-الايراني وهو تركيا الصورة الكاملة لعناصر الصراع الاقتصادي مع تواصل الليرة التركية أداءها المتراجع في الأيام القليلة الماضية أمام العملات الأجنبية، وتجاوز الدولار الأميركي عتبة 4,04 ليرات تركية، وسط جدل متصاعد بشأن السياسات الاقتصادية للبنك المركزي، التي انتقدها الرئيس رجب طيب أردوغان بشدة، معتبرا أنها السبب في ارتفاع أسعار الفائدة وتراجع العملة الوطنية.

كما يفرض التضخم وسلسلة المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية مزيدا من الضغوط على الليرة التركية التي فقدت أكثر من 25٪ من قيمتها، منذ محاولة الانقلاب الفاشلة في 15يوليو 2016، ولم تتمكن من التعافي أو النزول إلى الحد الملائم للتصدير والاستيراد الذي حدده مسؤولون اقتصاديون بـ 3,5 ليرات مقابل الدولار.

وجاء الهبوط الأخير في الليرة التركية، الذي وصف بـ «التاريخي»، بعد ظهور بيانات رسمية أظهرت أن معدل التضخم السنوي في تركيا لايزال أعلى من 10٪.

وزادت الحرب التجارية التي تلوح في الأفق بين الولايات المتحدة والصين من متاعب الليرة التركية، بالتالي فإن وضع تركيا بعملتها في عين العاصفة التجارية بين واشنطن وبكين.

وتبرز المخاطر الجيوسياسية التي تحيط بتركيا كعامل ثالث في تراجع عملتها الوطنية، بسبب تدخلها عسكريا ضد الأكراد في عفرين شمال سورية، منذ يناير الماضي.

«الطاقة الدولية»: مهمة «أوبيك» نجحت في خفض مخزونات النفط العالمية

رويترز: قالت وكالة الطاقة الدولية أمس ان «أوبيك» وحلفاءها أتموا على ما يبدو مهمتهم في خفض مخزونات النفط العالمية إلى مستوياتها المرغوبة، بما يشير إلى أن الأسواق قد تواجه شحا كبيرا في المعروض إذا ظلت الإمدادات مقيدة.

وقالت وكالة الطاقة التي تنسق سياسات الطاقة للدول الصناعية ان المخزونات العالمية في الدول المتقدمة قد تنخفض إلى متوسط خمس سنوات، وهو مقياس تستخدمه «أوبيك» كمعيار لنجاح تخفيضات الإنتاج، في مايو. وقالت الوكالة في تقريرها الشهري: ليس لنا أن نعلن باسم دول اتفاق ڤيينا ان المهمة انتهت ولكن اذا كانت توقعاتنا دقيقة يبدو من المؤكد ان الامر كذلك الى حد كبير.

وتخفض أوبيك الإنتاج جنبا إلى جنب مع روسيا وحلفاء آخرين منذ يناير لدعم أسعار النفط العالمية، التي ارتفعت فوق 70 دولارا للبرميل هذا الشهر، مما قدم دعما جديدا لطفرة إنتاج النفط الصخري الأميركي.

لكن في الوقت الذي ينهار فيه إنتاج النفط في ڤنزويلا العضو في أوبيك وما زال يواجه انقطاعات في دول مثل ليبيا وأنغولا، يقل إنتاج أوبيك عن المستوى المستهدف لها، ما يعني أن العالم يحتاج إلى استخدام المخزونات لتلبية الطلب المتزايد.

وقالت أوبيك في تقريرها الشهري ان مخزونات النفط في الدول المتقدمة بلغت 43 مليون برميل فقط فوق متوسط آخر خمس سنوات. ووضعت وكالة الطاقة الدولية ومقرها باريس الرقم عند 30 مليون برميل فقط بنهاية فبراير. وقالت وكالة الطاقة إنه على الرغم من أن الإنتاج من خارج أوبيك من المنتظر أن يرتفع 1,8 مليون برميل يوميا هذا العام ويزيد الإنتاج الأميركي، فإن هذا ليس كافيا لتلبية الطلب العالمي، المتوقع أن يزيد 1,5 مليون برميل يوميا أو نحو 1,5٪. ومع انخفاض الإنتاج في ڤنزويلا وأفريقيا، أنتجت أوبيك 31,83 مليون برميل يوميا في مارس، دون الطلب المتوقع على نفطها في الفترة المتبقية من العام البالغ 32,5 مليون برميل يوميا.

الإسترليني يقفز لأعلى مستوى في شهرين مقابل الدولار

قفز الجنيه الإسترليني إلى أعلى مستوي في شهرين ونصف الشهر مقابل الدولار خلال ختام تعاملات الأسبوع وخرج من نطاق تداول ظل فيه ستة أشهر مقابل اليورو، مما شجع المستثمرين على عدم التخارج من مراكز الشراء في العملة الأوروبية.

ومقابل اليورو، كان الجنيه الإسترليني محصورا في نطاق بين 86,5 بنسا و90 بنسا لليورو لمدة ستة أشهر تقريبا، لكن اللهجة الحذرة التي اتسم بها محضر اجتماع البنك المركزي الأوروبي هذا الأسبوع وتعزز التوقعات بزيادة بنك انجلترا المركزي لأسعار الفائدة في مايو دفعا العملة البريطانية إلى أعلى مستوى في 11 شهرا.

ومقابل اليورو، ارتفع الإسترليني 0,4٪ إلى 86,32 بنسا لليورو وهو أعلى مستوياته منذ أواخر مايو 2017. وعلى أساس أسبوعي يتجه الإسترليني لتحقيق أكبر مكاسبه منذ الأول من ديسمبر.

وصعدت العملة البريطانية مقابل الدولار صوب مستوى مرتفع جديد منذ التصويت على الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، لتزيد 0,4٪ إلى 1,4296 دولار. وفي أواخر يناير 2018 بلغ الجنيه الإسترليني أعلى مستوى منذ الاستفتاء الذي أجري في 2016 عند 1,4346 دولار.

«التجارة» تخفض قيمة الحد الأدني لرأسمال الشركات

أصدرت وزارة التجارة والصناعة قرارا بتعديل بعض احكام قانون الشركات رقم 1/2016 والمعدبقانون رقم 15/2017، حيث نص التعديل على تخفيض الحد الأدنى لرأسمال شركات: التضامن، وشركة التوصية البسيطة، والشركة ذات المسؤولية المحدودة، وشركة الشخص الواحد، ليصبح 100 دينار كحد أدنى. وجاء أيضا في القرار، الذي نشر بالجريدة الرسمية، أن الحد الأدنى للشركات المساهمة والمقفلة سيكون 10 آلاف دينار، والحد الأدنى للشركات المساهمة العامة سيكون 25 ألف دينار.

وكشفت المذكرة الايضاحية للقانون استهداف تعديلات على بعض احكام الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد وشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة لتسهيل بيئة الاعمال من خلال اجراءات تأسيس الشركات.

وعلى صعيد اخر اصدرت وزارة التجارة تعديلا بشأن تنظيم شروط واجراءات استدعاء زيادة وتخفيض رأس مال الشركات المساهمة، حيث عدلت نص المادة الاولي من القرار الوزاري 155 لعام 2018 ليصبح عند تحويل دين على الشركة ناشئ عن قرض او ورقة مالية منشئة لدين مثل سندات او صكوك او ادوات دين عام الى اسهم يجب الحصول على موافقات الجهات الرقابية ويكون التحويل في حدود اصل مبلغ المديونية دون الفوائد في تاريخ الجمعية العمومية.

أوروبا تبحث إقرار ضريبة على المعلومات التي تحصل عليها السوشيال ميديا

بيانات مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.. هنا مستقبل الثروة

أفرزت أزمة تسريب بيانات مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك جدلا كبيرا حول العالم إذا ما كان يتوجب على فيسبوك الدفع مقابل بيع بيانات وتحليلات حول سلوك المستخدمين وتوجهاتهم الشرائية الى شركات تسويق تستفيد من تلك البيانات وتحقق من ورائها مليارات الدولارات.

وبحسب موقع أرقام لدى موقع فيسبوك 1,4 مليار مستخدم يدخلون على الموقع بشكل يومي ليدلي كل منهم بمساهمته في الموقع ويضيف صورا أو كلاما جديدا عليه.

ولكي تتفادى مواقع التواصل فكرة مطالبة مستخدميها بمقابل لما يضعونه عليها من صور وبيانات وغيرهما، تتضمن اتفاقية استخدام الموقع التي يقرها كثيرون دون قراءة حصول «فيسبوك» و«تويتر» و«إنستغرام» على حقوق استخدام ما يضعه المستخدمون من بيانات على الموقع.

وبالتالي يتخلص المستخدم «طواعية» من حقه في الحصول على عائدات مقابل ما يضيفه لمواقع التواصل، لتبدو مواقع التواصل مثل شركة تقليدية تحصل على المواد الخام اللازمة للإنتاج دون مقابل.

ففي القنوات التلفزيونية المجانية عادة ما يتم بث إعلانات تحصد عائداتها في مقابل بث المواد الترفيهية للمشاهدين مجانا، ولا أحد يطرح فكرة أن تدفع قناة تلفزيونية لمشاهديها.

وبحسب تقرير صادر عن المفوضية الأوروبية ترى الأمر غير عادل، حيث اقترحت المفوضية إقرار ضريبة على المعلومات التي تحصل عليها مواقع التواصل حول أماكن وجود المستخدمين باستخدام تكنولوجيا تحديد المواقع وغيرها.

ويشير تقرير المفوضية الى ان الموقع هو بمنزلة «سلعة» تعمل مواقع التواصل الاجتماعي على بيعها للمعلنين، بحيث تستطيع بيع الإعلانات للمعلنين بسعر عال، لعلم المعلن بقدرته على استهداف المجموعة الجغرافية التي يستهدفها تحديدا.

ويرى البعض السعي الأوروبي لفرض ضريبة على مواقع التواصل الاجتماعي مقابل البيانات على أنها محاولة للحد من الأرباح الكبيرة التي تجنيها تلك الشركات (الأميركية بالأساس) على حساب بيانات المواطنين، وبينهم الأوروبيون.

فغالبية الشركات الأوروبية لاتزال تعمل في الإطار الاقتصادي التقليدي، وتعجز غالبيتها عن منافسة نظيراتها الأميركية التي تعمل في إطار مختلف يجلب لها أرباحا استثنائية دون مساهمة إنتاجية حقيقية.

ويرى الخبير التكنولوجي «أندرو ماج» أن مواقع التواصل الاجتماعي تقدم ميزة كبيرة للمعلنين لأنها تساعدهم على تجاوز أزمة «الإعلان الأعمى» أي تجعلهم يتجنبون استهداف فئات غير مرغوب بها في إعلاناتهم ويحصلون على معلومات لم يكن ينبغي لهم الحصول عليها بالطرق العادية.

ولتوضيح «الظلم» الذي يتعرض له مستخدمو مواقع التواصل، يكفي الإشارة إلى أن الأخيرة لا تمنح موظفيها إلا 5ـ15٪ فقط من ميزانيتها كرواتب بينما الباقي يذهب كمكاسب صافية للمواقع.

ولعل هذا يؤكد أن ما تحصل عليه تلك الشركات من عوائد نظير بيع بيانات المستخدمين (صور وموقع جغرافي وبيانات شخصية وغيرها) يفوق كثيرا ما يعود على المستخدمين نظير استخدام تلك المواقع مجانا.

وفي 2013 حقق كتاب «من يمتلك المستقبل» لـ «جوران لينر» مبيعات قياسية بسبب الفكرة الجديدة التي طرحها حينها: هل تتحكم شركات التكنولوجيا مثل غوغل وفيسبوك في المستقبل، وكانت فكرته الرئيسية أن تلك الشركات تحقق مبيعات قياسية بدون المساهمة بشكل فعال في الإنتاج.

وتستخدم تلك الشركات الذكاء الاصطناعي في عملياتها على حساب العنصر البشري، بما يعكس أنها تحصل على النقود بسبب مشاركة الناس على مواقعها، لكنها لا تعود لمنح النقود للناس ولكن قلة محدودة تحصل على عوائد تلك المواقع بما يزيد اختلال توزيع الثروة.

وتعتبر مجلة «بوليتكو» الأميركية أن الأزمة في مواجهة مواقع التواصل تتمثل في كون فرض ضرائب عليها مقابل البيانات يوقع الدول في فخ الازدواج الضريبي المرفوض في كل دول العالم.

وعلى الجانب الآخر، فإن اعتياد المستخدمين على استخدام تلك المواقع مجانا وعدم تقدير غالبيتهم لأهمية البيانات التي يضعونها على تلك المواقع يجعل قيام حملات شعبية للحصول على مقابل مادي لقاء البيانات أمرا عسيرا.